

## سوق العمل ومخرجات التعليم والبحث العلمي

### غرفة تجارة الاردن

#### مقدمة:-

تعتبر القوى العاملة من أهم عناصر الإنتاج التقليدية بالإضافة الى عناصر الانتاج الغير تقليدية كالبحت العلمي والاقتصاد المعرفي. حيث تعتبر هذه العناصر مجتمعة الدعامة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والتقدم والرعاية الاجتماعية وتوفير الحياة الكريمة للشعوب في أي مجتمع، بغض النظر عن توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

وعلى الرغم من ذلك يواجه خريجو منظومة التعليم والتدريب التقني ظاهرة البطالة، وبدأ الخريجون ينضمون إلى صفوف الباحثين عن عمل، وتعود هذه الظاهرة لأسباب عدة أهمها تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، وتدني قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، وتدني وغياب المواعمة بين نوعية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني والمتطلبات المهنية لسوق العمل وعدم توافر التمويل اللازم.

ونتيجة لذلك يجب على الدول العربية الاهتمام بهذه الظاهرة من عدة أبعاد:

1. مراجعة وتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني
2. العمل الفاعل من كافة الجهات على دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
3. تخصيص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث العلمي
4. وجوب خلق رابط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .

#### الوضع الحالي للتعليم والتدريب المهني( مشاكل ومعوقات):

بالرغم من جودة التعليم العالي في الاردن وخاصة في الطب والهندسة والصيدلة والتي تعتبر الاردن من اوائل الدول على مستوى العالم وليس فقط المنطقة في هذه المجالات والتخصصات الا ان هناك بعض التخصصات الاخرى تعاني من قلة البحث العلمي فقط وتحتاج الى تحفيز هذه البحوث التي تخدم الاقتصاد الوطني في هذه التخصصات.

فالاردن يعتبر الرافد الاساسي للتعليم والتدريب على مستوى المنطقة ككل. فالاردن متقدم كثيرا في مجال التعليم على مستوى المنطقة العربية والاقليمية. وما دليل ذلك الا ان الايدي العاملة الاردنية يعتبرون من اهم عناصر الانتاج في الدول المحيطة وخاصة في دول الخليج لما تمتاز به من مهارة وكفاءة وتفاني بالعمل.

ومن اهم المعوقات على المستوى العربي والاقليمي في مجال التعليم والبحث العلمي هي:

1-عدم وجود دراسات متكاملة لحالة ومتطلبات سوق العمل من العمالة المؤهلة والماهرة سواء على المدى القريب أو البعيد.

2- نمطية بعض التخصصات والمناهج التدريبية التي تنفذ لصالح سوق العمل..

4-عدم الاستمرارية في تدريب المدرسين والمدرسين بما يحقق تطبيق وسائل وأساليب التعليم والتدريب الحديثة.

5-ضعف مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين الحقيقيين من مخرجات التعليم والتدريب في صياغة مواصفات المهن المختلفة والتوصيف للعاملين ووضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية، والاشتراك في عمليات المتابعة والتقييم.

8- ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي والتقني وعدم تخصيص الجامعات ميزانية عالية لذلك

9- معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية

10-عزوف القطاع الخاص عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة بما يكفيهم من اكتساب مهارات وجدارات فعلية على ارض الواقع وإكسابهم ثقافة العمل واحترامه..

11-ابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية

## رؤيتنا:-

هناك إجماع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في زيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات مما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة، وقد تزداد أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار وفقاً للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية للسوق.

وتتطلب تلك الأوضاع والمتغيرات ضرورة عمل مراجعة شاملة وجذرية لكافة القطاعات الاقتصادية لتطوير أدائها وزيادة قدرتها التنافسية، الأمر المرتبط بحتمية التركيز الشديد على تنمية الموارد البشرية وبالدرجة الأولى ضرورة وجود تأهيل وتدريب للقوى العاملة بما يتماشى مع المستويات العالمية ويلبي احتياجات أسواق العمل، ليست المحلية منها فقط، وإنما الإقليمية والدولية منها، ويسهل انتقال وحركة العمالة من منطقة إلى أخرى.

## أسئلة من الضروري الوقوف أمامها:-

1-هل أن مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني من مسببات ارتفاع معدل البطالة.

2-لماذا تفضل العمالة الأجنبية في بعض قطاعات سوق العمل ؟

3-إلى أين تتجه نوع مخرجات التعليم والتدريب في الألفية الثالثة ؟

4- لماذا لا يقوم القطاع الخاص بدور فاعل في التعليم والتدريب المهني والتقني؟

وهنا يأتي دور القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين في عملية إصلاح منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال عدة أمور أهمها:-

## بعض الإجراءات المقترحة لتنمية الموارد البشرية:-

1. العناية بالتنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي
2. العمل بكل الوسائل لزيادة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية
3. تحفيز وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية و العمالة الكثيفة
4. مواعاة سياسة تنمية القوى العاملة والتشغيل مع اقتصاديات السوق وتأثيرات العولمة.
5. دعم وتشجيع المنظمات والجمعيات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تنمية فرص التشغيل وتقليل آثار البطالة على المتعطلين.
6. تخصيص برامج تدريب وتشغيل للفئات المهمشة والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.
7. توجيه التخطيط والتنفيذ في مجال التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل والتلازم مع احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً.
8. إنشاء مرصد محلية وإقليمية لدراسة احتياجات سوق العمل أولاً بأول ومسايرة ديناميكية التغيير والتطورات التقنية والفنية العالمية.
9. الاهتمام بالتدريب التحويلي والدعم الحكومي لبرامج التدريب التحويلي والتعليمي لتخفيض معدلات البطالة وتأهيل مخرجات التعليم المختلفة لتلائم حاجة سوق العمل.

من خلال عدة محفزات أهمها:-

1. الأراضي التي تقام عليها المنشآت تمنح بأسعار رمزية في أماكن قريبة من مواقع العمل.
2. منح قروض بدون فوائد للقائمين بالاستثمار وخاصة في مجالات
3. تكون مسؤولية الحكومة وضع استراتيجيات وسياسات تحديد الحد الأعلى لرسوم الدراسة في كل تخصص
4. إعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والبحث العلمي الذي يخدم الاقتصاد الوطني
5. يخصم من إجمالي ضرائب القطاع الخاص قيمة مساوية لقيمة ما يساهم به من أجهزة ومعدات أو حوافز للمتدربين والطلاب أو مشاريع إنتاجية أو بحثية أو استشارية أو تدريب العاملين لديه بالنسبة لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام.

## أخيراً:-

يتطلب تحويل التعليم والتدريب الفني والمهني من تعلم منخفض الجودة إلى فرص تعلم عالية الجودة المحافظة بشكل مستدام على استراتيجية شاملة لسلسلة من الإصلاحات تتمثل في الحكم، التمويل، الجودة، مشاركة القطاع الخاص، وأخيراً الوصول إلى برامج تعلم ذات جودة عالية.

فلا بد من إشراك الجهات المعنية الرئيسية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفي إدارة سياسات وخدمات التعليم والتدريب الفني والمهني، ومن الضروري أيضاً تنوع موارد التمويل لمواجهة التحديات في تحسين جودة التعليم والتدريب الفني والمهني وفي الوقت نفسه هناك حاجة لوجود آليات جديدة لتخصيص التمويل لمؤسسات

التعليم والتدريب الفني والمهني من أجل خلق حوافز لتحسين الملاءمة والجودة في تقديم التعليم والتدريب الفني والتقني من خلال تطوير المناهج والمدرسين والمدربين، وتحسين الامتحانات، وقياس المخرجات، والمراقبة والإشراف، ووضع معايير التأهيل وآليات منح الشهادات، وتتراوح مشاركة القطاع الخاص في أنظمة التعليم والتدريب الفني والمهني في تطوير الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي لتقديم خدمات التعليم والتدريب الفني والمهني وتطوير خدمات التدريب أثناء الخدمة وفرص التعلم مدى الحياة، كما أنه لا يجب الاستخفاف بالدور الذي يمكن للمنظمات الغير حكومية أن تلعبه لزيادة فاعلية مبادرات الحكومة، وسيكون لوجود إطار مناسب لتطوير مثل هذه الشراكات اثر كبير فيما يتعلق بمهارات وإنتاجية العاملين في القطاع غير الرسمي.

كما لا بد من وضع آليات متطورة ومنظومات تضم جميع الأطراف والشركاء الاجتماعيين لتحسين مخرجات التعليم والتدريب بما يعمل على تضييق الفجوة بين تلك المخرجات واحتياجات سوق العمل والذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب وطالبي العمل على كافة مستوياتهم المهنية والفنية.

١  
ونحن كغرفة تجارة الأردن لا بد أن يكون لنا دور فاعل في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال:-

أولاً:- لقد تضمنت رسالة غرفة تجارة الأردن " دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية" وهذه الرسالة تتضمن التأكيد على السير في عقد ورشات عمل تدريب متخصص وبرامج عمل مشتركة مع الجهات ذات العلاقة.

ثانياً:- إعداد دراسات عن سوق العمل واحتياجاته بشكل دوري ومستمر.

ثالثاً:- المساهمة مع المؤسسات الحكومية في وضع سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني بما يتناسب مع احتياجات السوق.

رابعاً:- المشاركة في تحديد البرامج التدريبية اللازمة بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.

خامساً:- المشاركة في التقييم لخريجي مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

سادساً:- المشاركة في التدريب الميداني لخريجي التعليم المهني والتقني لدى الشركات بهدف تأهيلهم للحصول على الوظائف وترسيخ مفهوم التعلم المتواصل مدى الحياة.